

العالم ينقلب من  
التشاؤم إلى التفاؤلسلام سرحان  
كاتب وإعلامي عراقي

بدأ العالم ينقلب من التشاؤم إلى التفاؤل، ويجد أسبابا كثيرة لاستئناف الحياة بحذر، بعد أن أصبح ثمن تعطيل الحياة أكبر بكثير من الخوف من فيروس كورونا المستجد.

في الواقع لم تتحسّر مخاطر الوباء بدرجة كبيرة، لكننا أصبحنا نعرفه بدرجة أكبر وترسخت سلوكيات حذر جديدة وتباعد اجتماعي، وأصبح معظم الناس قادرين على التعايش مع السلوكيات الجديدة وأصبحت جزءاً من طبيعة سلوكهم. أدرك العالم أخيراً أن الثمن الباهظ للتدابير الاقتصادية قد يؤدي إلى خسائر حتى في الأرواح أكبر من الآثار المباشرة للوباء، وبدأ يرضخ لضرورة التناغم مع الوضع الجديد بانتظار أمال العلاجات واللقاحات.

لا يوجد تحليل منطقي يمكن أن يستنتج ردود فعل البشر بدقة كبيرة وطريقة تفاعلهم مع الكوارث!

طبيعة الإنسان الغريزية تجعله يتأقلم مع أكبر الكوارث بطريقة لا يتوقعها قبل حدوثها، لكنه يعاود الحياة الطبيعية بعد حدوثها، وهو ما بدأ يحدث حالياً بوتيرة متسارعة في معظم أنحاء العالم.

أرقام الوفيات اليوم لا تزال كارثية لو خطرت ببالنا قبل أشهر، لكن كونها تتراجع في بلدان كثيرة أمر يبعث على التفاؤل ويجعلنا نستأنف الحياة بحذر.

أسباب التفاؤل النسبي تأتي من مؤشرات كثيرة، مثل تسجيل إسبانيا وإيطاليا وبلدان أخرى فيات تصل إلى ثلث أعداد الوفيات في ذروة تفشي الوباء

وعودة الحياة إلى بؤرة انطلاق الوباء في الصين وتصاعد قدرة المستشفيات في معظم أنحاء العالم على العناية بالمصابين. لا يمكن للعالم أن يقوى على تحمل الثمن الاقتصادي الذي أثر بالفعل على 2.7 مليار عامل بحسب منظمة العمل الدولية، ويمكن أن يؤدي انهيار ملايين الشركات وارتفاع البطالة عشرات الأضعاف.

المؤشرات الأكثر دقة لقياس آفاق الوباء هي تحركات أسواق المال العالمية، لأن المتعاملين فيها يضعون استثماراتهم بناء على تقديرات تستند إلى العوامل الأساسية، ولذلك لا يمكن أن نتجاهل أن جميع مؤشرات الأسهم العالمية الرئيسية استعادت معظم الخسائر الكبيرة التي تكبدتها في ذروة أزمة انتشار الوباء، وهي تؤكد أن العالم انتقل من التشاؤم إلى التفاؤل.

## الاقتصاد الإيراني يقترب من سيناريوهات كارثية

انغلاق نافذة السوق العراقية يفاقم أزمات طهران الاقتصادية العميقة



## انتظار مستقبل مجهول

وعلى ما الموازنة بين الصحة والاقتصاد، وعلينا أن نتحرك بين الإثنين حتى لا ينهار اقتصادنا. وتشير توقعات النمو الاقتصادي العالمي، التي أعلنها البنك الدولي إلى تراجع انكماش الاقتصاد الإيراني هذا العام بنحو 10 في المئة، مقارنة بما كان عليه قبل عامين.

وتعد إيران واحدة من أكبر بؤر الإصابة بفيروس كورونا في العالم، إذ تحتل المركز الثامن عالمياً في عدد الإصابات بعد أن سجلت أكثر من 88 ألف إصابة، وأكثر من 5500 وفاة، لكن حتى مسؤولين إيرانيين يؤكدون أن الإصابات أكبر بكثير من الأرقام المعلنة.

ويخترق انهيار العملة الإيرانية، التي فقدت أكثر من 75 في المئة من قيمتها منذ إعادة فرض العقوبات الأميركية، حجم الخراب الاقتصادي الذي يعم جميع النشاطات الاقتصادية في البلاد.

في إيران من سكان المدن والبلدات المجاورة لطهران، قد طربوا من مساكنهم بسبب عجزهم عن دفع تكاليف السكن في العاصمة، حتى قبل أن ترتفع معدلات التضخم.

وذكر الموقع أن تكاليف شراء المواد الغذائية ارتفعت بسبب غليان الأسعار التي تستهلك نحو 30 في المئة من دخل الأسر العاملة.

وأشار إلى تصريح لمستشار في مجلس العمل الأعلى في إيران، يؤكد فيه أن تكلفة الغذاء والسكن تعادل نحو 3.2 مليون تومان شهرياً، وهو "أكثر بكثير من الحد الأدنى لأجور العمل".

وأقر البرلمان الإيراني المنتهز غلام علي جعفر زادة بأن "إيران ستكون في ظروف رهيبية في مرحلة ما بعد كورونا مع ارتفاع حاد في البطالة والتضخم". وأضاف "نحن بلد ذو اقتصاد ضعيف،

الاقتصادي بالقول "من الآن فصاعداً، يمكن رؤية مستقبل الوضع الاقتصادي البائس للملايين من المحرومين، في أعقاب انتشار فيروس كورونا في إيران".

وأشار الموقع إلى انعكاسات التضخم المرتفع بسبب تراجع العملة الإيرانية. وقال إنها أدت إلى ارتفاع معدلات الإيجار، التي أصبحت تاكل أكثر من ثلث الدخل الشهري للعوائل الإيرانية.

وأشار إلى أن ذلك أجبر الكثير من الإيرانيين على الهروب من المدن للسكن في الأرياف، مما جعلهم يحتاجون وقتاً أكثر، ويصرفون أموالاً أكثر على النقل.

ونقل الموقع عن صحيفة إيرانية رسمية قولها إن "هذه المعدلات من الممكن أن تشهد قفزة كبيرة في ظل ارتفاع التضخم المستمر الذي سببه تآثر الاقتصاد الإيراني بكثير من العوامل". وكان العديد من المظاهرين الذين اشتبكوا في أحداث

تلقت رسالة من واشنطن بقرب إيقاف إغاثتها من العقوبات الأميركية المفروضة على إيران.

وكانت الإدارة الأميركية قد مدت الإغفاء في نهاية مارس الماضي لمدة شهر واحد بعد أن درجت على تمديدته لثلاثة أشهر بشكل شبه تلقائي منذ فرض تشديد العقوبات قبل عامين.

كما تآثر الاقتصاد الإيراني من انهيار صادرات السلع إلى العراق بسبب حملات واسعة لمقاطعتها من قبل العراقيين منذ انطلاق احتجاجات واسعة في أكتوبر الماضي ضد الأطراف السياسية العراقية الموالية لإيران.

ويقول عراقيون إن واردات السلع الإيرانية توقفت تقريباً، وخاصة في مناطق وسط وجنوب العراق، بسبب امتناع المواطنين عن شرائها. وأشار موقع إيران فوكوس إلى تزايد مؤشرات الانهيار

تزايدت إشارات التشاؤم الصادرة من الحكومة الإيرانية والمواقع التابعة لها من تفاقم الكارثة الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا وتزايد وطأة العقوبات الأميركية، خاصة في ظل انحسار وسائل تخفيف الأزمات الاقتصادية مثل نافذة السوق العراقية، التي يزداد انغلاقها يوماً بعد يوم.

لندن - بدأت الأصوات المحذرة من انهيار الاقتصاد الإيراني تتعالى من داخل الحكومة الإيرانية، بعد أن أكمل تفشي فيروس كورونا في البلاد، تعطيل آخر مقومات الحياة الاقتصادية.

ويتضح ذلك في إعلان الرئيس حسن روحاني أن للحكومة تخطيطاً اقتصادياً على أساس أسوأ سيناريو ممكن وهو احتمال استمرار تعطل العمل لما يقرب من عام.

ونقل موقع إيران فوكوس عن مسؤولين كبار في الحكومة ترجيحهم أن "تشهد إيران إضافة مليون عاطل جديد" إلى جيوش العاطلين التي يصل تعدادها إلى 5 ملايين شخص.

وتوقع المسؤولون ارتفاع تكاليف السكن والمعيشة بنحو 40 في المئة في ظل التضخم الكبير والكساد الذي تفاقم بسبب الوباء وتزايد وطأة العقوبات الأميركية على إيران.

ويرى محللون أن تزايد انغلاق النافذة العراقية، التي كانت تشكل أكبر رشة اقتصادية لإيران، فاقم تداعيات أزمة تفشي الوباء في إيران، التي يقول مسؤولون إنها أكبر بكثير من الأرقام المعلنة.



غلام علي جعفر زادة  
إيران ستكون في ظروف رهيبية في مرحلة ما بعد كورونا

وأعلن مسؤولون عراقيون الأسبوع الماضي أن بغداد خفضت استيراد الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي من إيران بنسبة 75 في المئة وأنها تقترب من تحقيق الانكفاء الذاتي من توليد الطاقة الكهربائية. ويقول محللون إن هذا التحرك يشير إلى أن الحكومة العراقية قد تكون

## مصر تعود لطلب الدعم من صندوق النقد

سوف تؤثر على توازنات مصر المالية الخارجية وتقلص مصادر العملات الأجنبية وتؤدي إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي.



مصطفى مدبولي  
مناقشات برنامج الدعم المالي ستبدأ مع صندوق النقد خلال أيام

وذكرت الوكالة في تقرير أن تعطيل قطاع السياحة الوافدة إلى مصر واحتمال تأثر قطاع الصادرات، ستكون له تداعيات حادة على المالية العامة وأن التعافي من هذه الصدمة سوف يحتاج إلى وقت طويل للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة الحالية.

وبمساهم قطاع السفر والسياحة بنسبة 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المصري ويوفر أكثر من 10 في المئة من الوظائف، وقدرت وكالة فيتش حجم عائدات قطاع السياحة في العام الماضي بنحو 13 مليار دولار.

ورغم أن تلك العوائد تمثل نحو 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن قطاع السياحة يؤثر في نشاط معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويمثل أداة مؤشراً على صحة الاقتصاد المصري.

واعتبرت الوكالة أن الطلب العالمي الضعيف، سوف يؤدي إلى الحد من صادرات السلع المصرية، التي قدرتها في العام الماضي بنحو 17 مليار دولار. كما ستتأثر عائدات حركة مرور السفن عبر قناة السويس، التي حققت العام الماضي عائدات بقيمة 5.8 مليار دولار.

أن يتراوح بين ثلاثة وأربعة مليارات دولار ما دام لعام واحد فقط".

قال وزير المالية محمد معيط في ذات المؤتمر الصحفي، إن المحادثات مع الصندوق تستهدف صيانة المكتسبات التي حققها الاقتصاد خلال الفترة الماضية والتحوط من أي تداعيات لجائحة كورونا.

وكانت الحكومة في بيان "يعتبر طلب المساندة من صندوق النقد الدولي أمراً مهماً خلال هذه الظروف والأوضاع الاستثنائية الحالية بهدف الاستمرار في الحفاظ على استقرار مؤشرات الاقتصاد المصري وتحوطاً من أي تأثيرات سلبية قد تعوق قدرته على التعافي وعودة النمو الاقتصادي".

وحذرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الشهر الماضي من أن صدمة انتشار فيروس كورونا المستجد عالمياً

عادت الحكومة المصرية إلى طلب الدعم المالي من صندوق النقد الدولي بسبب تداعيات أزمة تفشي فيروس كورونا، التي بددت بوادر الانتعاش الاقتصادي التي سجلتها قبل الأزمة. وكانت القاهرة قد أكدت أنها لن تلجأ إلى الاقتراض من الصندوق قبل الأزمة الحالية.

القاهرة - قالت الحكومة المصرية الأحد إنها تقدمت بطلب حزمة مالية من صندوق النقد الدولي في إطار برنامج جديد لمدة عام واحد، بحسب محافظ البنك المركزي.

وقال مصطفى مدبولي رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي إن مناقشات برنامج الدعم المالي والفني ستبدأ خلال الأيام القليلة المقبلة، لكنه لم يوضح حجم الدعم المالي المحتمل.

وكانت مصر باشرت إصلاحات اقتصادية صعبة في إطار برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار مدته ثلاث سنوات أبرمته مع صندوق النقد أواخر 2016.

وشملت الإصلاحات خفض قيمة العملة وتقليص دعم الطاقة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. وتسببت الإجراءات في صعوبات للملايين من المصريين بسبب موجة تضخم عارم أعقب تحرير سعر صرف العملة.

وكان الاقتصاد المصري قد أظهر بوادر انتعاش قوية قبل أزمة تفشي فيروس كورونا حيث استقر سعر صرف الجنية وارتفع تدفق الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي.

وأعلنت القاهرة حينها أنها لن تحتاج إلى أي برنامج تمويل من صندوق النقد الدولي، لكن الوضع تغير حالياً بعد أزمة الوباء التي قوضت نشاط معظم القطاعات الاقتصادية. وقال طارق عامر محافظ البنك المركزي المصري إن صندوق النقد متحمس للبرنامج الجديد، مضيفاً أن



كورونا تفرض الحاجة للدعم المالي

## الجزائر تستأنف المزيد من الأنشطة التجارية

الجزائر - أعلنت الحكومة الجزائرية، مساء السبت، رفع التجميد عن نشاطات تجارية تم منعها سابقاً، في إطار تدابير احترازية لمواجهة فيروس كورونا.

ويهدف القرار، الذي جاء في تعليمات جديدة لرئيس الحكومة عبد العزيز جراد، وجهها للوزراء والولاة، للحد من الآثار الاقتصادية للجزء الصحي.

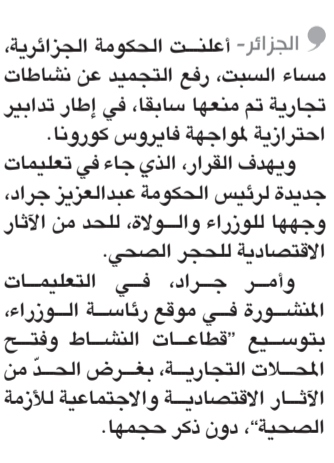
وأمر جراد، في نفي التعليمات المنشورة في موقع رئاسة الوزراء، بتوسيع "قطاعات النشاط وفتح المحلات التجارية، بغرض الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية"، دون ذكر حجمها.

وإشمل القرار قطاعات "سيارات الأجرة الحضرية (تاكسي المدن) ومحال الحلاقة وصناعة الحلويات والملابس والأحذية وتجارة الأجهزة الكهربائية وتجارة أدوات وأواني المطبخ وتجارة الأقمشة والخياطة والمنسوجات".

كما شمل القرار، رفع منع "تجارة المجوهرات والساعات وتجارة مستحضرات التجميل والعلو وتجارة الأثاث والأثاث المكتبي والمكتبات وبيع اللوازم المدرسية وتجارة الجملة والجزئية مواد البناء والأشغال

فيما تم رفع الحظر الشامل عن محافظة البليدة، المصنفة كبؤرة للوباء في البلاد، ليصبح جزئياً من الثانية ظهراً إلى الساعة صباحاً. وتقول السلطات إن الوضع تحت السيطرة، لكن تدابير الحجر يجب أن تتواصل كشرط لانحسار المرض. وتكافح الجزائر ارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 16.79 في المئة إلى 1.23 مليار دولار في يناير وفبراير الماضيين، مقابل 51.686 مليون دولار في نفس الفترة من العام الماضي، متأثراً بتراجع أسعار النفط.

وأظهرت أرقام مديرية الجمارك نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية الأحد، تراجع الصادرات بنسبة 27.89 في المئة إلى 4.9 مليار دولار، بينما انخفضت الواردات بنسبة 18.07 في المئة إلى 6.129 مليار دولار.



عودة قطاعات النقل والحلاقة وصناعة الحلويات والملابس والأحذية وتجارة الأقمشة إلى النشاط